



من أجل تنمية للطاقة النووية مفيدة ومستدامة وآمنة

وثيقة عمل مقدمة من طرف فرنسا

1. إننا نجدد تأكيدنا على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والركن الأساسي لمواصلة نزع السلاح النووي، طبقا للمادة VI من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعنصرها هاما لتطوير متنامي للتطبيقات السلمية للطاقة النووية، وأن الركائز الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اكتسي نفس مستوى الأهمية. وفي هذه الظرفية، نجدد تأكيدنا على الحق غير القابل للتصرف، لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لمواصلة تطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية بما يتوافق والالتزامات المترتبة عن المعاهدة.
2. إننا نعتبر أنه بإمكان الطاقة النووية أن تساهم، بشكل كبير، في إمداد العديد من البلدان بالطاقة حاضرا ومستقبلا. ويمكنها أن تساهم في تلبية الحاجيات من الطاقة المرتبطة بالتطور الاجتماعي-الاقتصادي في العالم، في الوقت الذي تتصاعد فيه المخاوف بشأن أمن الإمدادات بالطاقة وتذبذب أسعار المحروقات. كما أن التأثير الضعيف للصناعة النووية على انبعاثات غاز الدفيئة يمنح مساهمة هامة لمكافحة التغير المناخي. وبفضل الطاقات المتجددة، يمكن أن تؤدي الطاقة النووية دورا بالغ الأهمية في مزج مصادر الطاقة في عدد متزايد من البلدان.
3. ووعيا منا بالتزاماتنا، وفقا للمادة IV من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فنحن نؤكد مجددا دعمنا **القوي والثابت** لفائدة تطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية بشكل يحترم التزاماتنا بعدم الانتشار ويكون مطابقا للمستويات الضرورية للأمن والأمان النوويين.
4. نحن نسعى إلى مساندة استعمال مفيد ومستدام وآمن للطاقة النووية لا سيما بفضل جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطوير ونشجيع التوجهات والمعايير الدولية الأساسية، وكذا من خلال التعاون الفني والمساندة.
5. ونذكر بأن تطوير الطاقة النووية يجب أن يتم في جو تسوده الثقة والشفافية، وفقا للمعايير العالية في مجال عدم الانتشار والأمن والأمان، وكذا في إطار الترتيبات المناسبة في مجال المسؤولية. ومن الضروري تشجيع احترام هذه المعايير، التي تشكل عناصر تسهل تطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية.

6. إننا نؤكد الأهمية القصوى لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشكل عنصرا أساسيا في إطار تطوير الطاقة النووية. ونذكر بمدى أهمية نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يضم اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. ونحن نعتبر أنه بموجب المادة III من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الدول التي لم تقم بذلك بعد، أن توقع وتبدأ في نفاذ اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذ نعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترى أن تنفيذ البروتوكول الإضافي مسألة أساسية من أجل القيام بتعزيز ملموس وتحسين فعالية نظام الضمانات، نذكر بأن دخول حيز النفاذ لنظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي يشكل حجر الزاوية الذي يسمح للوكالة بالتأكد من عدم تهريب المواد النووية المصرح بها وكذا غياب مواد وأنشطة غير مصرح بها في الدول غير الحائزة على السلاح النووي.

7. نحن نعترف بأن التعاون في المجال النووي لا يجب أن يتم إلا بين الدول التي تحترم كليا التزاماتها بخصوص ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

8. ينبغي على الدول التي ترغب في تطوير برنامج كهرونووي أن تحضر بشكل دائم البنيات التقنية والعلمية والإدارية والتنظيمية. ونحن نرغب في أن تتمحور عمليتنا في التعاون مع الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه المجالات، من أجل مساعدة الدول في تطوير ووضع البنيات النووية المدنية، بما فيها إقامة إطار تشريعي وتنظيمي مناسب، ووضع سلطات أمنية مستقلة، ومحاسبة ونظام لمراقبة المواد النووية بشكل فعال، وآليات فعالة لمراقبة الصادرات، وكذا تطوير موارد بشرية مناسبة يكون مؤسسا على التكوين وتعزيز القدرات.

9. إننا نشجع البائعين والمشتريين على مواصلة حوارهم، لا سيما بتبادل الممارسات السليمة، سواء على المستوى القانوني أو الصناعي بهدف ضمان مستويات عالية للأمن والأمان على مدى دورة حياة المفاعلات النووية.

10. إننا نرغب في السعي إلى تنمية وتشجيع التكنولوجيات النووية المتقدمة، على الصعيد الوطني وأيضا عن طريق التعاون في إطار جميع المبادرات الدولية الأساسية، ونذكر منها بالخصوص، الشراكة العالمية بشأن الطاقة النووية، والمشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية والمفاعل التجريبي الحراري-النووي الدولي أو المنتدى الدولي للجيل الرابع. ويمكن للدول الموردة، طبقا لتشريعاتها وسياساتها الوطنية، وكذا لالتزاماتها المتعددة الأطراف، أن تسهل بما فيه الكفاية نقل التكنولوجيات نحو البلدان المستفيدة. وفي هذا الإطار، يجب إعطاء الأولوية لتطوير تكنولوجيات تخفف من خطر الانتشار.

11. إننا نرغب في الاشتراك مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية المختصة في المعلومات والدروس المستفادة من كيفية تمويل البرامج النووية من أجل تشجيع آليات التمويل المناسبة بالنسبة للبلدان التي اختارت تطوير الطاقة النووية.

12. إننا نعتزف بأن السوق التجارية تمثل آلية رئيسية للتزويد بخدمات الوقود النووي وبأنه من الأهمية بمكان ضمان اشتغاله بوثوقية وفعالية. وعلى المانحين أن يقترحوا على زبائنهم عقود خدمات شاملة مرتبطة بالوقود النووي وعلى المدى الطويل، وكذا دعم الجهود الرامية إلى بناء الثقة في قدراتهم للحصول على الوقود النووي على أساس آمن ومنتظر. كما يجب أن تعطى للزبناء إمكانية الحصول على اختيارات في مجال التزويد بالوقود وبالخدمات ذات الصلة والاستفادة منها. ونعقد أنه، تحت طائل قرارات مجلس المحافظين، يجب أن تؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مركزياً في تنفيذ الآليات متعددة الأطراف للتزويد بالوقود النووي كمكمل وداعم للسوق.

13. إننا نشجع الترويج لمشاركة دولية مناسبة في منشآت التخصيب والمعالجة. وبالنظر لحساسية هذه التكنولوجيات، فلا يجب أن يتم نقل المنشآت والتجهيزات والتكنولوجيات المرتبطة بالتخصيب والمعالجة إلا تحت شروط فعلية لعدم الانتشار. ولهذه الغاية، نحن نعتبر أن عمليات النقل هذه يجب أن تكون متجانسة مع البرنامج الكهرونووي المدني المطور من طرف المستفيد. ويجب أن يكون التعاون في هذا المجال شفافاً وأن يطور في ظل احترام الالتزامات الدولية.

14. إننا نسعى، طبقاً للالتزامات الأساسية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى تحسين فعالية وشفافية مراقبة صادرات المواد والتجهيزات والتكنولوجيات النووية وممارسة رقابة خاصة فيما يتعلق بالمواد والتجهيزات ذات الصلة بالتكنولوجيات الحساسة، من أجل ضمان استعمالها لأغراض سلمية.

15. إننا نعتقد أن على الدول المنخرطة في برنامج كهرونووي أن تتضمن على الأقل إلى اتفاقية الأمن النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وإلى تعديلها، وإلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمن التصرف في الوقود المستهلك وأمن التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

16. ونشير أن على الدول التي تطور برنامج كهرونووي أن تطبق نظاماً للمسؤولية النووية المدنية يكون مؤسساً على المبادئ التي تقوم عليها أبرز الأدوات الدولية الرئيسية، مثل: (1) التأطير الحصري للمسؤولية فيما يخص مستثمرو المنشآت النووية؛ (2) المسؤولية المطلقة للمستثمر، أي المسؤولية حتى في حالة عدم وجود خطأ، (3) تغطية المسؤولية بضمانة مالية تشهد عليها دولة المستثمر، بالانضمام إلى الأدوات الدولية الأساسية أو باعتماد تشريع وطني لهذا الغرض.

17. ونحن نعتبر أن على الموردين والمستفيدين أن يسهروا على الاستجابة لجميع عمليات نقل المواد النووية والمواد المشعة الأخرى لمعايير عالية فيما يخص الأمن والأمان والمسؤولية لتشجيع الثقة المتبادلة، طبقاً للتوجهات والأدوات الدولية الأساسية.

18. ويجب أن تولي الدول، منذ المراحل الأولى لتطوير برامجها الكهرونووية، عناية خاصة للإدارة ولأمان الوقود المستهلك والنفايات المشعة، طبقاً للمعايير المعتمدة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية المتخصصة الأخرى، وكذا إلى الأسئلة المرتبطة بأمان وتمويل عمليات تفكيك المنشآت. ونحن نسعى إلى التعاون من أجل تقديم المساعدة والاشتراك في أفضل الممارسات مع كل من يبحث عن مساندة في مجال إدارة الوقود المستهلك.

19. إننا واعدون بأن تطوير الطاقة النووية يجب أن يراعي القضايا المتعلقة بقبول الجمهور ويجب أن يواصل بالاستجابة لتطلعات وانشغالات المواطنين.